بسم الله الرحمن الرحيم

نظم تُحْفَةُ المُحَقِّقِ فِي حَلِّ مُشْكِلاتِ عِلْمِ المَنْطِقِ

للشيخ المختار بن بونا

تحقيق النص

الشيخ :

أحمد مزيد بن محمد عبد الحق

تنسيق : إياد بن سالم (غزة فلسطين)

قال الفقير الجكنيُّ النَّسب ابن سعيد المالكيِّ المذهب

الحمد لله الذي لا يُدرك و غيره جلَّ به لا يُشرَكُ

من عجزت عن حدِّه العقول ليس إلى تصويره سبيل

و لا له جنسٌ و لا نوعٌ و لا كمٌّ لا كيفٌ تعالى و علا

و جلَّ في أفعاله عن الغرض سبحانه و الاتصاف بالعرض

له قضايا حكمها مبين و القلم الجاري بما يكون

و أرسل النبيَّ بالرسالة بأوضح البرهان و الرسالة

و جاء عن تصديقه بحججِ أشكالها بها سواه لم يجِ

صلَّى عليه أفضل الصلاةِ و آله و صحبه الثقاةِ

ما استنتَج المطلوب من دلائل صحيحة فهم اللبيب العاقل

و بعدُ فالمنطق خير ما اعتنى ذو همةٍ به و خير ما اقتنا

لكونه معيارَ كلِّ علم و جالياً لظلمات الوهم

و بلْه ما قال سوى مُحقِّقِه إن البَلا مُوكَّلٌ بمنطقه

و إنْ تقل حرَّمه النواوي و ابنُ الصلاح و السيوطي الراوي

و خُصَّ في المقالة الصحيحة جوازُه بكامل القريحة

قلت: نرى الأقوال ذي المخالِفة محلُّها ما صنَّف الفلاسفَة

أمَّا الذي خلَّصه من أسلما لابدَّ أنْ يُعلم عند العلما

لأنَّه المصحِّحُ العقائدا و يُدرك الذِّهن به الشواردا

أفضل ما صُنِّف من ذا الفنِّ ما الآن أصدر الإله مني

بعونه و جوده و نعمته و فضله و طَوله و رحمته

لأنَّه أحاط بالمختصره و زاد بالعبارة المختصره

سمَّيته بتحفة المحقِّق في حلِّ مشكلات علم المنطق

و أسأل الرحمن أن يكونا على طريق المصطفى معينا

و أن يكون ناجحاً و مُرتضى و أن يثيبني عليه بالرضا

و أن يعيذنا بجاه أحمدا من شرِّ حاسدٍ إذا ما حسدا

الدَّلالَةُ وَ أَقْسَامُهَا:

فهمك من أمر لأمر يُعلم ... دلالة أو حيث كان يُفهم
أقسام كلٍّ منهما ثلاثة ... لفظيَّةٌ و غيرها الدلالة
عقلية طبعيَّة وضعية ... و قصدنا الوضعيَّة اللفظيَّة
و هي دلالة الطِّباق إن يدُلْ ... لفظ على المعنى الذي له جُعل
و إن على الجزء فتضمينا عُلم ... و إن على الخارج عنه و لزم
ذهنا له فبالتزام وسما ... كالبصر المفهوم من لفظ العمى
و هل لزوم الذهن شرطٌ أو سببْ ... في ذي الدَّلالة اختلافٌ انتسبْ

أَنْوَاعُ العِلْمِ الحَادِثِ:

العلم بالمفرد جا تصوّرا ... و العلم بالنسبة تصديقا جرى
و الثانِ طبعا تابعٌ للأول ... و العلم إن يحتج إلى تأمُّل
فالنظريَّ اجعله و الضَّروري ... بعكس هذا النظر المذكور
و ليُدعَ بالشارح ما به حصل ... تصوُّر و العكس حجة جعل

المُفْرَدُ وَ المُرَكَّبُ:

مركَّب ما الجزء منه دلاّ ... عليه من معناه مُستقلاّ
و عكسه المفرد ثم المفردُ ... إن يتَّحد معناه فالمنفرد
و غيره مشترَكٌ و المنفرد ... إنْ صادقاً على كثيرين وُجد
فذاك كلِّيٌ و مهما يستوِي ... فيها فذا تواطُؤٌ عنهم رُوِي
و سمِّه مشكّكا إن يختلف ... و جزئيًّا ما ليس كليًّا عُرف
و إن يكن في خارجٍ تشخَّصا ... فعلم الشَّخص كصاحب العصا
و إن يكن في الذهن ذاك فعَلَمْ ... جنسٍ و ذا حقيقياً قد ارتسم
و من إضافيٍّ أخصُّ ما سبق ... إذ ذا على ما تحت كليٍّ صَدَقْ

و الكل نوعا ثمَّ جنسا فصلا أو ... ما عمّ من عرَض أو خصّ رووا

فالجنس ما اندرج في الذات و قد ... شمل غيرها و إن عنها طرَد

ذاتا سواها فهو بالفصل عُرف ... و العرَض الَّذْ عمَّ ما به وُصف

ذات و قد عم و عنها خرجا ... فالعرَض الَّذْ خُصَّ ما قد أخرجا

عنها و قد خصَّ بها و النوع ما ... يكون عين الذات عند العلما

و ذا الحقيقي ادرِ و الإضافي ... ما تحت جنس قل بلا خلافِ

و للقريب و البعيد و الوسط ... ينقسم الجنس انقساما انضبط

و الفصلُ واحد و أما العرض ... فغير واحد لديهم يعرض

و شاملا و غير شامل عُلم ... و لازما يأتي و غيرها لزِم

و ذا بطيء أو سواه ثم كل ... فراقه صعُبَ أيضا و سهُلْ

و العرض اللازم منه ما لزم ... ماهيَّة المعروض و هو منعدم

و منه ما يعلم من دون وسط ... و ما يرى مفتقرا إلى الوسط

المُعَرَّفَاتُ:

و عرَّفوا بالحدِّ و هو الجنس مع ... فصل و بالرَّسم و ذا أيضا وقع

بالجنس مع ما خصَّ و الجنسَ أزِلْ ... أو اَبْعِدَنْ ناقِصَ ذيْنِ تمْتثِلْ

و بعضهم يزيد لفظا أشهرا ... و زِيدَ تمثيلٌ كالاسم كالورى

و الحصر عند بعضهم بالعدِّ ... يغني عن الحدِّ و غير الحدِّ

و شرط كلٍّ أن يكون جامعا ... أفرادها و من سواها مانعا

بما به حكمت لا تُعرِّفِ ... و لا بما يعْرَفُ بالمعرِّفِ

علم المعرِّف مقدَّمٌ على ... علم المعرَّف الذي به انجلى

أَقْسَامُ المُرَكَّبِ الَّذِي يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ:

الخبر الإنشاء ثمَّ الطَّلبُ ... لهذه ينقسم المركَّب

و ما سوى الخبر و هو ما احتمل ... لذاته الصدق عن القصد اعتزل

و ليدع ذا المقصود بالقضيَّه ... و لتنقسم شرطيَّةً حمليَّه

فذات الاشتراط ما تركَّبا ... من القضيَّتين و هي إنْ أبى

طرفها الآخر فالمنفصله و إن له صاحب فالمتَّصلة
و إن سواه جا وماأضيف لهْ كالكل و البعض فتلك مهملهْ
و إن به يقرنُ فالمسوَّره فمع ككلٍّ هذه مصوَّره
كليَّةٌ و إنْ تك القضيَّهْ موضوعها كالبعض فالجزئيَّهْ
كلٌّ بإيجابٍ و نفيٍ تُذكر كربُّنا لا شخص منه أغير

فَصْلٌ:

و ما تلا رابطَها النفيُ اجعله معدولةً و غيرها محصَّله
و ما عليها منهما النفي قُضي وجودُ موضوع لها لا تقتضي
فليس زيدٌ عندهم لا عالما قد يصدقن مع ليس زيدٌ عالما
و غيرها بالعكس فيما ذكروا عن الأوائل و فيه نظر
لقولنا استغناؤنا لا يمكن عن الغني و ابنُ العقيم ممكن
و جمع ضدَّين انتفاه يلزم و من صفاته تعالى القدم
و لشريك الله ذو امتناع و الكلُّ معدومٌ بلا نزاع
نعم و إن تحكم بذي وجود يأتيك للموضوع بالوجود
و ما على الموجود فعلا حكما فيها فللخارج ينمي العلما
أو سلبت لكونها لم تكن أفرادها موجودة بزمن
و ما على مقدَّر الوجود فللحقيقة بلا جحود
أو سلبت لكونها لم يفرض وجود صدرها بوجه ارتضي
و إن يكونا اتَّفقا كيفا و كم فهذه من تلك من وجه أعم
إلا إذا كليَّتين اتَّفقا في سلب فذي أخصُّ مطلقا
أو كانتا فاقدتا الشرطين فالأمر بالعكس بغير مين
و إن تكن لم تتَّحد كيفا و لم بتلك فادر فهي من وجه أعم
إن وجدت موجبة كليَّة أو وجدت سالبة جزئية
و هذه جزئية قد أوجبت من جهةٍ أعمُّ ممَّا خالفت
و كونها منها اعمُّ مطلقا كلِّيةٌ موجبةٌ قد حقِّقا
و هذه سالبةٌ كلِّيَّة أخصُّ من سالبةٍ جزئيَّة
و باينت موجبتي تلك و ما وجودها للذهن وحْده انتمى

و كلّهم واسطةً ذي جاعل مثل شريكُ الله جلَّ باطل

فَصْلٌ:

إن خصِّص العناد في المنفصلهْ أو خصِّص اللزوم في المتصلهْ
بزمن أو حالةٍ مخصوصهْ فهذه يدعونها مخصوصهْ
فسمِّها كلِّيَّةً أو إنْ أتى معهما لفظة ليس ألبتَّتا
و ما بقد يكون أو قد لاوما بليس دائما و ليس كلَّما
فإنَّها جزئيَّةٌ مستعملهْ و ما ترى مطلقةً فمهملهْ
و للزوم و عنادٍ توجب جميعها موجبة و تسلُب

فَصْلٌ :

ثم الخصوص كثرة الأوصاف بعكس الافراد بلاخلاف
وعكسه العموم في ذا المنهج واعر مطايا كل فهم اعوج
إن الثبوت للأخص لازم له ثبوت للأعم يعلم

فَصْلٌ:

و يطلق الكلُّ على حكم على مجموع ما عليه حكم حصلا
و إن على الجميع فالكلّيّة و إن على البعض فقل جزئيّة

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ:

خلف القضيتين في كيفهما و الصِّدق في إحداهما قد لزما
و الكِذْبُ في الأخرى تناقضا علم و إن تكن شخصيَّةً فيها لزم
الإتحاد في سوى الكيف و ما سوَّرتها فنقضها قد علما
بضدِّ سورِها و ما فيها جهة فنقضها بما يقابل الجهة
و ما بوصف دام مخصوصا جُعلْ ببعض أحيان له و ما عُقلْ
مركَّبًا فليذكرن في نقضها مانعة الخلوِّ من نقيضها
و إن تكن جزئيّة فقيِّد موضوع عجْزِيَّتِهَا بالمسند

العُكُوسُ:

تبديل كلِّ واحد آخر من ... قضية تركيب لفظها زكن
طبيعيّا و كيفها باقٍ روي ... معَ لزوم الصِّدق عكسا مستوي
و بنقيضه على ما سبقا ... عكس نقيض سمِّه موافقا
و بنقيض الثانِ الأَوَّلَ ابدِلِ ... منها و ثانيها بعين الأَوَّلِ
مع صدقها لا كيفها تجيءْ بما ... عكس نقيض (ذا خلاف علما)
و يطلق العكس على ما انعكسا ... إليه ما من القضايا عكسا
و عكس موجباتها بالمستوي ... جزئيّة موجبة عنهم روي
و ذاك في كلّيّة لا يجهل ... و عكس غيرها كذاك يبطل
و الحقُّ عندي أنها تنعكس ... كنفسها و ذاك لا يلتبس
لقولنا في عكس الانسان عمر ... عُمَرُ إنسان و غير ذا انحظَرْ
و مثلها السالبة الشخصية ... و هكذا السالبة الكلية
و غير ما ذكرته لا ينعكس ... و الممكنات الموجبات تنعكس
ممكنة عمَّت و ما قد أوجبت ... من غيرها مطلقة قد عُمِّمَت
أما السوالب فمهما عمَّتِ ... بحَسَبِ الأفراد و الأزمنةِ
انعكست كنفسها لكنَّ لا ... دائما اصْحَبَنْه في بعضٍ تلا
و الغير لا إلا التي قد شُرطت ... أو عُرِّفت جزئيّة قد خصِّصت
و الحكم في الإيجاب و العكس اجعلا ... بالعكس في عكس النَّقيض مسجلا
هذا الذي عن شيخنا السَّنوسي ... نقلته و فيه بحث اليوْسي
لكنَّها جزئيّة قد أوجبت ... و مثلها جزئيّة إنعكست

اللَّوَازِمُ غَيْرُ العُكُوسِ:

و استلزمت ذات اللُّزوم الموجبة ... تعدُّد التَّالي قضايا موجبة
و عكسها السَّالبة الجزئيّة ... و لا أرى التَّعديد للكلّيّة
و إن تجب جزئيّة فالتزما ... تعديدها عَدَدَ كلٍّ منهما
و مثلها الموجبة المنفصلة ... من حيث منع رفعها مستعملهْ
و مطلقا سالبة العناد ... جزئيّة كذا بلا عناد
و إن تكن كلّيّة فلا اقتضى ... من حيث تعديد بوجهٍ مرتضى

و استلزمت ذات اتصال فاعلم أخرى كهي في الكمِّ و المقدَّم
و من نقيض التَّالِ قُل و عينُ ما قُدِّم ما يمنع جمعا لَزما
و العكس ما يمنع رفعا و هما كذاك ذاتي اتصال استلزما
و الكلُّ من نقيض جزأيه يُرى مستلزم الآخر عند من درى
و استلزمت متَّصلاتٌ أربعا مانعة الخلوِّ و الجمع معا
من أحد الجزأين عينه و من نقيض الآخر و هكذا زكن
و استلزمت كل من المانعتين من ضدِّ جزأيها للأخرى دون مين
و تصدق الكلية المستعملهْ جزئية المقدَّم المتصلهْ
موجبة كلية المقدَّم و الحكم في التالي بعكس ذا نمي
و عكسها السالبة الكليهْ و إن تك الموجبة الجزئيهْ
كلية التَّالي أو المقدَّم صادقة فصدقها تَسلتزم
و الكلُّ جزئيٌّ و ذي الجزئية بعكسها السالبة الكلية

القِيَاسُ:

و كل تصديقين منهما لزم تصديقٌ آخرُ قياسا قد علم
و هو اقترانيٌّ أو استثنائي و ذا الأخير دون الاِمتراء
ما فيه جا بالفعل ذا اللازم أو نقيضه و ذاك بالعكس رأوا
أخصَّ لازم اقتران أصغرا سمِّ و سِمْ أعمَّه بأكبرا
و ما أتت بالأصغر الصغرى و ما بالأكبر الكبرى و كلٌّ منهما
يشارك الأخرى بحدِّه الوسط و باعتباره بشكل انضبط
و لا يخصُّ ذاك في الكبرى و عم في ضدها فالشّكل أوّلا علم
و عكسه الرابع و الثالث ما فيه يخصُّ الحدُّ في كلتيهما
و عكسه الثاني و بالكيف و كم بالضرب سِمْ ما منه شكل انتظم
و أنتج الأوّل إن صغراه توجب و جا كلّيّة كبراه
و إن يكن في الشكل حكم السلب فكل ما أنتجه لم يوجب
و إن من المنفصلات رُكِّبا فمن لوازمٍ لهنّ رَكِّبا
شكلا صحيحا منتجا فما علم منه فللأصل الذي منه لزم
و هكذا الحكم إذا ما ركّبت مع ذوات الاتصال قد ثبت

القِيَاسُ الاسْتِثْنَائِيُّ:

ركِّب ذا الاستثناء من متّصلهْ ... تنمى إلى اللُّزوم أو منفصلهْ
موجبة كلّيّة السُّور و من ... حمليّة تُنمى للاستثنا و إن
تحكم بإيجاب المقدَّم جعل ... نتيجة إيجاب ما تال عقل
و التالِ إن كلّيّة كبرى تجي ... و اختلفا في الكيف أيضا أنتج
و أنتج الثالث إن صغراهما ... توجَبْ و جا كلية إحداهما
و انتج الرابع مهما ينتفي ... من اجتماع الخسَّتين تقتفي
و لا تصغ جزئيّة قد أُوجِبت ... قبل سوى كلية قد سلبت
أنتج مع الموجبة الكليهْ ... إن تعكس السالبة الجزئيهْ
لا تنتجنْ كلية ضربا ترى ... غير معم فيه وضع أصغرا
و إن يكن في الشكل حكم السلب ... فكلّ ما ينتجه لم يوجَبِ
و يسلب الأول حيث التالي ... تسلبه و ذا في الاتصال
و جزء ذات الانفصال قد لزم ... فيه خلاف ما للآخر علم
و إن تكن مانعة الجمع سلب ... غير الذي إيجابه بها جُلب
و إن تكن مانعة الرفع ثبت ... غير الذي بنفيه قد حكمت
بها إمام الحرمين لِلْحجا ... دلالةُ الكل على ما انتجا
و للعوائد نماه الأشعري ... و ما سوى القولين لا تعتبر
و بيِّنن ما احتاج للبيان ... من كل ما يخفى من النوعان
و ينتمي إلى ضروري الجلي ... خوفا من الدور أو التسلسل
و ما من المقدمات يعرف ... أو النتيجة جوازا يحذف

لَوَاحِقُ القِيَاسِ:

ما من قياسين يرى قد ركِّبا ... فصاعدا يدعونه مركَّبا
و اجعل نتيجة لكل صغرى ... ما بعده إلى هَلُمَّ جرَّا
و سَمِّهِ متصل النتائج ... إن ذُكِرت و غيره إن لم تجي

فَصْلٌ:

و ما به نقيض مطلوب هُدم ... ليثبت المطلوب خلفا قد علم
و إن على كلية فذا استدل ... بعكسها فذاك الاستقرا جعل
و إن على نظيره شيء حمل ... فذاك تمثيل و لا يقطع كل

(وإنما المفيد بالتحقق للعلم عندنا قياس المنطق
إذ هو الاستدلال بالكلية على مساويها أو الجزئية)

أَقْسَامُ الحُجَّةِ:

للعقلِ و النقلِ الدليلُ ينقسم و الثاني منه الجدل الذي نظم
من المسلّمات و المشتهرهْ و هكذا الخطابة المصورهْ
من التي تقبل أو تظنّ و الشعر هو ما لنا يعنّ
من المخيِّلات و المغالطهْ و هي التي من القضايا الغالطهْ
أقطعها البرهان و هو الآتي تأليفه من اليقينيّات
و منه ما يدعى ببرهانٍ نُمي و منه ما لإنّ أيضا ينتمي
و النقل مثل منطق الحنمود و الآي للوقف على الحدود

الخَاتِمَةُ:

هذا مرامي أسأل الله لمن فيه استهم أن ينيله الثمن
و أن يكون خاتما بالحسنى لنا مقرا بالمقر الأسنى
وافى تمام جمع ذا المهذّب في أقعشٍ أيام مولد النبي
صلى عليه ربنا و جلله و جمع الفضل له و كمّله
قد انتهى نظما محررا سلم من مشغب الحشو محيطا بالمهم
فأحمد الله العلي المُنطقي على كمال منطقي في المنطقِ
و آله و صحبه ذوي الوفا ما فاز من عند الحدود وقفا

الحمد لله على إتمامها بيد كاتبه لنفسه و لمن شاء الله من بعده في العاشر من جمادى الأخيرة من عام تسع و سبعين و ثلاثمائة و ألف من الهجرة، على صاحبها أفضل الصلاة و السلام.

و الكاتب محمد بن محمد بن أحمد سالم بن حبيبنا.
تمَّ الفراغ من تفريغه في ٢٠٠٨/١/٢٨م

وتم الفراغ من التصحيح والمقابلة مساء الجمعة السابع والعشرين من رجب سنة إحدى وثلاثين بعد الأربع مائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ووافق ذلك ٢٠١٠/٠٧/٠٩م وكتبه أحمد مزيد بن محمد عبد الحق مصححا ما كتبه أبو صخر الإماراتي في التاريخ المتقدم. ٢٠٠٨/١/٢٨م.